هوامش

عبدالله الأيوبي

جريمة الجيزة تهديد يتعدى الكنيسة

هل يعتبر الهجوم على رواد حفل الزواج في إحدى الكنائس الواقعة في منطقة الجيزة بالقاهرة قبل يومين مجرد عمل إرهابي يستهدف ترويع المواطنين الآمنين، أم أن لمثل هذه الجرائم أهدافا أخطر وأبعد من مجرد جريمة قتل وترويع؟ صحيح أن مثل هذه الجرائم تلحق الضرر المباشر بالضحايا وتثير ردود أفعال الأقرباء أو المنتمين لطائفتهم أو دينهم أو عرقهم، ولكن في المحصلة النهائية فإن الضرر الحقيقي سيلحق بمختلف مكونات المجتمع خاصة حين تستفحل مثل هذه الأعمال الإجرامية وتأخذ منحى تنظيميا متواصلا كما يحدث الآن تحديدا في العراق وفي سوريا حيث القتل والذبح والتدمير يجري على قدم وساق حسب الهوية العرقية أو الدينية والمذهبية بحيث باتت الدولتين على شفى الوقوع في هاوية الحرب الأهلية المدمرة.

حادثة كنيسة الجيزة لا يمكن توصيفها من حيث الأهداف والنوايا سوى بنفس الأوصاف التي تعطى للجرائم التي ترتكب الآن في العراق وسوريا والتي يستهدف منفذوها ومموّلوها والواقفون وراءها بالدرجة الأولى، إن لم يكن هو الهدف الرئيسي، إشعال صدام أهلي على أسس دينية أو مذهبية، فالذي نفذ جريمة الهجوم على مرتادي حفل الزواج في القاهرة يعرف تماما ويقصد بتعمد وعن سبق إصرار وترصد، إيذاء أبناء الطائفة المسيحية المصرية، صحيح أن الضحايا قد لا يكونون من المسيحيين، ولكن العبرة في المكان الذي استهدفه منفذ تلك الجريمة إذ هو يفترض أن عمليته سوف «تصطاد» بكل تأكيد أحد من المواطنين المصريين المسيحيين.

في الظروف التي يمر بها العديد من المجتمعات العربية في الوقت الراهن، فإن الاصطفاف الطائفي في تلك المجتمعات يتجذر يوما بعد آخر وتتسع دائرة الافتراق بين المكونات المختلفة في تلك المجتمعات حتى أصبحت الروابط بين هذه المكونات رخوة لدرجة بات اختراقها عملية في غاية السهولة، وهو الأمر الذي يسر من مهمة منفذي الجرائم ذات الصبغة المذهبية والعرقية ووفر لهم الظروف الموضوعية للتمادي في تنفيذ مثل هذه الجرائم الخطيرة على تماسك المجتمعات، خاصة المجتمعات ذات التنوعات المختلفة، كما هو الحال في العراق وسوريا ومصر والعديد من الدول العربية.

وما تمر به بعض الدول العربية، كما هو حال مصر، من حالة عدم استقرار بعد التحول السياسي الكبير الذي شهدته في إعقاب الإزاحة الجماهيرية لحكم جماعة الإخوان المسلمين الذي استمر عاما كاملا تقريبا، دفع ببعض المتطرفين إلى سلوك النهج الذي سبقهم إليه أمثالهم في العراق وسوريا، أي اللعب على وتر الاستهداف الطائفي أو العرقي لمكونات المجتمع بحيث يؤدي الأمر في نهاية المطاف إلى تحقيق هدف خطير جدا يتمثل في جر هذه المكونات إلى صدامات عنيفة يمكن أن تتحول معها الأمور إلى حرب أهلية طاحنة تدمر الوطن بجميع مكوناته.

الذين يقفون ويهندسون هذا النوع من العمليات الإرهابية يعرفون تمام المعرفة أن القتل على الهوية، العرقية أو الدينية والمذهبية، هو أسهل وأقصر الطرق لجر أتباع الضحايا لردود أفعال قد تكون مساوية للحدث نفسه أو أعنف منه، وبكل تأكيد سيقابله رد مشابه من الطرف الآخر، فتجارب الصدامات والحروب الأهلية تؤكد أن إشعال الحروب الأهلية بين مكونات المجتمعات لا يحتاج إلى جهد كبير وإنما إلى عناصر لديها الاستعداد للقيام بهذه العملية القذرة، وفي زمن الاستقطاب الطائفي والديني والعرقي، فليس من الصعب توفير الأشخاص للقيام بذلك.

حتى الآن فإن مصر بعيدة نسبيا عن الانزلاق إلى المنحدر الذي وقعت فيه العراق وسوريا اللتان تمثلان حاليا أكثر الدلائل التي تؤكد أن هناك قوى «خفية» داخلية وخارجية، تسعى بكل ما لديها من إمكانيات وقوة لتمزيق مكونات شعبي البلدين، وليس مستبعدا أن تكون مصر على قائمة الدول التي يستهدفها أصحاب هذا المخطط الإجرامي، خاصة وأن القوى المتطرفة في مصر بعثت وفي مرات عديدة بإشارات تدل على أنها تسير على نفس خطى المتطرفين في سوريا والعراق فيما يتعلق باستهداف المكونات المجتمعية الأخرى.

أمام هذا التحدي الخطير الذي يواجهه العديد من شعوبنا العربية المتمثل في محاولة تمزيق نسيجها المجتمعي، يبرز دور الوطنية الواعية بأهمية التماسك المجتمعي باعتباره صمام الأمان الحقيقي في مواجهة هذا الخطر، فمواجهة الأعمال التي تستهدف النسيج الاجتماعي تتعدى الدور والمهمة الأمنية، لأن الجرائم التي تنفذ وتستهدف هذا النسيج تختلف كليا عن غيرها من الجرائم لأن نتائجه لا تنحصر في الأضرار التي تلحق بالضحايا المباشرين والمستهدفين، وإنما أثمانها الباهظة تدفعها جميع مكونات المجتمع، الأمر الذي يجعل من مهمة التصدي لمثل هذه الجرائم، مهمة وطنية مجتمعية تقع على عاتق جميع أبناء مكونات المجتمع.

عالم يتغير

فوزية رشيد

الوفاق مشكلة وليست حلا!

□ مشكلتنا في البحرين، هي أن من يدعي أنه (معارضة) هو الأصل في كل الأزمات المفتعلة الخارجة عن السياقات الطبيعية لدور المعارضات الإصلاحية والوطنية في كل دول العالم.

ومشكلتنا أن الصوت الداخلي الأعلى في ذلك الادعاء الخارج من الاختلال هو «الوفاق» وأن أصحاب الأيديولوجيات «التقدمية واليسارية والقومية» هم أتباع لها، مما يجعلهم -رغم قلة عددهم وانعدام تأثيرهم إن استقلوا بأنفسهم- جزءًا من المشكلة البحرينية اليوم.

ورغم الادعاء والتهويش بالمصطلحات الديمقراطية والإصلاحية فإن الوفاق وأتباعها أو من تسمي نفسها المعارضة، هي في الأصل خاضعة لمرجعية فردية تحركها «مذهبيا وسياسيا» أينما تشاء مما ينفي عنها صفة «السياسية» أصلا.

ومشكلتنا أن الفتوى الدينية تلعب بعقول الأتباع بكل فجاجة لتصل بهم إلى الادعاء بالتفويض الإلهي!

□ هذه الفئة المدعية مصابة بالفوضى في الانتفاخ الزائف، ونعرف وبدون شك أن الذين يريدون فرضها كجزء من «الحل السياسي» هم الأمريكيون والإيرانيون والوسطاء المنافقون، رغم أنها المشكلة لا الحل.

هؤلاء معا يصورون للدول ويرجون بكل أساليب الضغوط والحرب النفسية والإيهام بأنه (لا حل في البحرين بدون «الوفاق»..!) ولكن الوفاق هي مشكلة تسعى إلى التأزيم الطائفي المتواصل منذ عقود، وهي التي تعرقل المشروع الإصلاحي لجلالة الملك، وتعرقل النمو الاقتصادي بدعمها للعنف والإرهاب، بل هي تعطل مسار التنمية الشاملة في كل المجالات، وهي التي تعمل على تقويض الدولة ومؤسساتها وقوانينها ودستورها وميثاقها، فكيف تكون هي جزءا من الحل؟!

□ نعرف جيدا أن قيادتها وجزءا من كوادرها، ومن تقف في ظلهم من بقية الانقلابيين، ومن يقفون في ظلها من الجمعيات «الأذناب» ممولون جيدا، ومدربون على الكذب والتلفيق وقلب الحقائق وتشويه صورة البحرين، وبث الشائعات، وتوطين المصطلحات والمفاهيم «الزائفة والمخادعة»، مثلما نعرف حجم الجرأة في كل ذلك، بل وحجم الوقاحة واللاأخلاقية والاستهتار بالمصالح الوطنية والشعبية، ونعرف ايضا الدعم الخارجي، والدهاليز السرية المفتوحة لأعضائها للتخطيط (المرحلي الجديد) للانقلاب على الدولة وعلى الوطن وعلى الشعب كله، ولكن كل تلك الهوجة «الميدانية الإرهابية» و«الكلامية الخطابية» هي في أساسها هوجة مفتعلة لا أساس لها مما تدعيه «الوفاق» من تمثيل الطائفة أو تمثيل الشعب، فمسيراتها الأخيرة قائمة على (الدفع المادي) للبعض، وعلى (تهديد) البعض الآخر في حالة عدم المشاركة وعلى (استجلاب) بعض آخر من المنطقة الشرقية السعودية وعلى (الابتزاز السياسي) والشحن المستديم باستغلال ضحايا تحريضها الدائم لمزيد من التحريض، وهي السبب في وقوعهم ضحايا بالأصل وفي دخول الآخر منهم السجن والمتاجرة بالأطفال والنساء.

□ كل ذلك وغيره مما تسببت فيه «القيادات الوفاقية» وأتباعها هو أصل المشكلة في البحرين وبما يجعل منهم بعيدين عن الحلول السياسية الإصلاحية الحقيقية وعن روح أي حوار وطني قائم على مرجعية الدستور والميثاق، لأنهم في أصل الحالة أيضا هم مجرد «أدوات وأبواق» يراد الضغط بهم على الدولة للاستسلام (لوضعيتهم الشاذة) وطنيا وسياسيا، وبالتالي فإن البحرين ليست قط بحاجة إلى صفقات مع هؤلاء سياسيا، لأن الحدس والوعي السياسي الشعبي قد وضعهم في الخانة الصحيحة باعتبارهم (أدوات وعملاء وخونة وطن) ومكانهم هو الحساب والعقاب، وليس صفقة سياسية كما تروّج الشائعات اليوم. وطالما الشعب بغالبية أطيافه وطوائفه ومكوناته يقف خلف الدولة في تنفيذ التوصيات، فإن هذا هو الدعم الحقيقي للدولة والقوة الحقيقية لها أيضا، وليس الرضوخ للضغوط المعروفة أهدافها، أو للوساطات المنكشفة طبيعتها.

□ مهما تم التنازل لهؤلاء بحثا عن الحل فهو مؤقت وقصير الأجل تماما، لأنه -بعد وهلة وفي خطوة أخرى- سيتم تقديم ذرائع لتأزيم آخر، والتشويه سيستمر والضغوط لن تتوقف، فتمكين (الوفاق) مرحليا هو مجرد إنجاح لما فشلت فيه، حتى تحقيق الهدف الأخير الذي يعرفه الجميع وتعرفه الدولة أكثر من غيرها، وخاصة منذ أحداث ٢٠١١.

من يفكر أن الوفاق جزء من الحل فهو واهم جدا، لأن الحل هو المصالحة بين الطوائف على أساس وطني، وبين المكونات على أساس التعايش السلمي، وليس التصالح مع من هو أساس التأزيم الدائم أو التصالح مع الإرهاب والإرهابيين، هؤلاء، الحل معهم هو القانون ولا شيء آخر. فعن أي صفقة تتحدث الشائعات؟! وهل هي حقيقة أم شائعة، لأن مجرد التفكير فيها هو كارثة حقيقية لكل الوطنيين والشرفاء في هذا البلد، ودخول في مأزق أكبر ومشكلة أعقد!

هكذا هي الدبلوماسية السعودية التي ألفناها

بقلم:

عبدالإله بن سعود السعدون *

رسم شهيد القدس الملك فيصل، أُسس السياسة الخارجية السعودية وبتوجيه من مؤسِّس مملكتنا الغالية الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود، والتي اعتمدت الصدق والشفافية والجرأة مع الحق وحسن الجوار في علاقاتها بالدوائر الثلاث والتي تشكل المرتكز لهذه الاستراتيجية للدبلوماسية السعودية سواءً كانت في المحيط العربي والإسلامي وأخيراً في علاقاتها الإقليمية والدولية وبشكل جعل خطابها السياسي مدعاة لاحترام المجتمع الدولي ومثله القرار الدبلوماسي السعودي.

وفي عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز تقدمت الدبلوماسية السعودية في تبنّيها كل القضايا العربية والإسلامية بدورها النشط في المجال الإقليمي والدولي، معتمدة على احترام الحقوق العربية ونصرة حق الشعوب العربية في الحياة الحرة الكريمة وبرز القرار السعودي بتأييد ثورة الشعب العربي السوري ونصرته لاستعادة حريته وحقوقه المسلوبة من الدكتاتور بشار وعصابته الطائفية في تأثيره الإقليمي وستبقى الدبلوماسية السعودية ممثلة للقرار الوطني المخلص للصوت العربي ومناصرته لثورة شعب سوريا حتى يتحقق النصر المؤزر لجيش سوريا الحر وإعادة بناء وتوحيد الأرض السورية تحت حكم عادل يحقق استقلال القرار الوطني السوري وإنهاء حالة الوصاية الطائفية الإيرانية.

وجاء في الكلمة التي وجّهها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله، مخاطباً قادة الدول الإسلامية في موسم الحج الحالي، والتي مثلت أماني وآمال كل الشعوب الإسلامية حين قال (إننا أمة عزيزة بعقيدتها مادمنا على قلب رجل واحد ولا عز ولا تمكين إلا في التمسك بعقيدتنا واستنهاض كل القيم الإخلاقية التي أمر بها رب العزة والجلال. فكان الإسلام وما زال بوسطيته واعتداله وتسامحه ووضوحه فيما لا يمس العقيدة النقية طريقنا إلى فهم الآخر وحواره وطريقنا للفهم الحضاري لحرية الأديان والثقافات والقناعات وعدم الإكراه عليها).

إن هذه الكلمة القيّمة التي وضعت الحقيقة الصادقة أمام كل المسؤولين الإسلاميين وسلطت الضوء المنير على خريطة الطريق الصحيح لتمتين العلاقة الإسلامية واستنادها إلى مبادئ العقيدة الإسلامية السمحة وأخلاقياتها العالية في مواجهة قضايا العصر والعلاقة المباشرة المميزة مع الآخرين مستندة إلى الحوار الثقافي الناضج.

وحظيت الدبلوماسية السعودية باحترام كل الشعوب العربية والإسلامية والعالمية بإدارة عميد الدبلوماسية العربية سمو الأمير سعود الفيصل الذي ينفذ التوجيه السامي من لدن خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين بكل صدق وشجاعة نالت الاحترام الإقليمي والدولي وذلك بتوجيهها نحو المجتمع الدولي الذي استمر بسياسة الكيل بمكيالين في مؤسساته الأممية وأصبح «الفيتو» الروسي والأمريكي السيف المسلط ضد مصالح القضايا العربية القومية وما موقفهما الظالم نحو الثورة السورية والحق الفلسطيني إلا مثالاً لانتهاك حقوق الشعوب في المطالبة بحريتها واستقلالها.

وجاء اعتذار المملكة العربية السعودية عن إلقاء كلمتها في الاجتماع السنوي للأمم المتحدة والاعتذار الثاني عن قبول عضوية مجلس الأمن، ليمثل ذلك إجراءً دبلوماسياً عالياً للاحتجاج على مواقف مجلس الأمن وقرارات الدول دائمة العضوية الخاصة بالقضايا العربية وسوء استخدام حق الفيتو لمنافعها الخاصة دون مراعاة لحقوق الإنسان والمبادئ الأساسية التي قامت عليها هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وإنه لنداء سعودي للعالم كله من أجل إعادة تنظيم لوائح تأسيس هذه المنظمة الدولية وتوجيهها نحو احترام حق الشعوب المظلومة في عالمنا ومؤسساته الأممية، واعتماد مبدأ العدل في قراراتها على أسس من الحق والعدالة والأخلاق واحترام سيادتها واستقلالها ومناصرة حقوق الشعوب في نيل كرامتها وإيقاف الظلم عنها ومعاقبة النظم الدكتاتورية المتسلطة على شعوبها!

فهل يتحرك المجتمع الدولي نحو تحقيق أخلاقيات النداء السعودي.

* عضو الهيئة التأسيسية للحوار العربي التركي. عضو هيئة الصحفيين السعوديين

الدعوات ضد الطائفية.. هل تكفي ؟

بقلم:

د. محمد عيسى الكويتي

في لقائه رؤساء دول وكبار الشخصيات المشاركة في الحج دعا العاهل السعودي الامة الاسلامية إلى «تحمل مسؤوليتها التاريخية.. والتعامل مع الغير بإنسانية متسامحة لا غلو فيها ولا تَجَبُّر ولا رفض للآخر لمجرد اختلاف الدين»، ودعا إلى الفهم الحضاري لحرية الاديان والثقافات والقناعات وعدم الاكراه، وطالب باتباع مبدأ «لكم دينكم ولي دين».

وقبل ايام صدرت تصريحات من المرشد الإيراني علي خامنئي وتصريحات مماثلة لمفتي عام المملكة العربية السعودية الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ حذرا فيها من الفتنة المذهبية، يدعو خامنئي المسلمين إلى الاتحاد ويحذر من العناصر التكفيرية والتطرف والتعصب ومن كل من ينفخ في نار الفتنة الطائفية بين الشيعة والسنة، اما آل الشيخ فيحذر من تقسيم الامة. ويتفق الاثنان على ان الفتنة سببها القوى المعادية للاسلام والبيئة الخصبة الموجودة في بعض الدول التي تسمح لمثل هذه المخططات بالنجاح. الجميع يدرك الخطر الذي يهدد الامة فهل يتفقون على حل؟

التعصب ليس سمة اسلامية وليس له هوية محددة بل يمكن ان يصاب به أي فكر أو دين أو مذهب، فقد ابتليت ثقافات عديدة بالتعصب وكان اكثرها دموية ما حدث في اوروبا في العصور الوسطى وحتى إلى ما بعد عصر النهضة ولم يتوقف إلا بعصر التنوير وكان اخر معاقله في ١٩٦٥ عندما تخلت الكنيسة الكاثوليكية تماما عن فرض رؤيتها للعالم على الديانة المسيحية.

ابرزت الثورات العربية ظاهرة التعصب بشكل اوضح وبينت ان هذه الخلافات والصراعات لم تنته، بل انها كانت مكبوته يمكن ان تستدعيها السياسة في اي وقت لخدمة مصالح واهداف سياسية ليس لها علاقة بالمذهب او الدين كما يحدث مثلا في العراق وسوريا. وحتى الحركات الاسلامية الحديثة نسبيا دخلت هذا الصراع المذهبي. ان ما يحدث في مصر من انقسام في المجتمع هو في نهاية المطاف نوع من الصراع المفاهيمي الايديولوجي الديني والمدني.

يتساءل المفكر هاشم صالح هل التفجيرات المتبادلة في كثير من الاماكن والدول هي بداية حرب المائة عام؟ هل هي بداية المصارحة التاريخية لتبدأ المصالحة التي ينتظرها كل من يريد لهذه الامة خيرا؟ هل سنجرؤ على تسمية الاشياء بمسمياتها ونتصدى إلى كل ما تسبب في تفرقنا واقتتالنا؟ هل يمكن ان نكشف خبايا وفرضيات الفهم المتعصب للدين من كل طرف؟

ان تسوية الحسابات في اوروبا استغرقت ثلاثين عاما من حروب مدمرة قضت على ثلث سكان اوروبا. الخلافات التي تفصل السنة عن الشيعة اقل بكثير من الخلافات التي فصلت الكاثوليك عن البروتستانت (في تقدير برنارد لويس- المستشرق البريطاني)، هل يمكن لنا ان نبحث في اصل هذه الخلافات بتجرد وموضوعية رافضين ادعاء أي طرف بامتلاك الحقيقة؟ في اوروبا تصدى فلاسفة كبار لهذه الخلافات وقدموا تأويلا للدين قادرا على المصالحة وتصفية الحسابات مع العقل.

الخروج من هذه الازمة لن يكون سهلا ولن يحدث من تلقاء نفسه، بل هي عملية صعبة طويلة الامد وتجربة قد تكون مريرة وقاسية، وقد تتطلب هدم مفاهيم وفرضيات وبناء تصور جديد لكثير من الاشياء، ولكن لا بد من الخروج منها لكي تنهض الامة وتستعيد هويتها وثقافتها ومكانتها التي تليق بأمة الاسلام. فكيف السبيل إلى ذلك؟

نرى ان الحل يكمن في ان تكون القيادات السياسية فعلا على قدر المسئولية وتقود المعركة الفكرية وتفتح هي حوار المصارحة لمناقشة المسلمات واليقينيات والفرضيات التي شكلت الوعي العربي والاسلامي واوصلتنا إلى ما نحن فيه. من الضروري ان تقوم هذه القيادات السياسية هي نفسها بقيادة الحوار وتَقْبل نتائجه. ان المواجهة المذهبية الطائفية التي تطل برأسها في المنطقة لن تخبو فجأة ولن تسكن ما لم يخرج إلى العلن كل ما يغذيها ويحشد الجماهير لها. علينا مناقشة امور كثيرة اهمها: ما هو اصل الصراع المذهبي؟ ولماذا هذا الموقف المتشدد من الديمقراطية ورفضها لاسباب دينية؟ وهل هذه الاسباب الدينية هي فعلا من العقيدة ام انها تأويل ورؤية واحدة من بين الكثير من الرؤى المحتملة من قراءة النصوص القرآنية والاحاديث النبوية الشريفة؟ لا تستطيع اي جهة اخرى ان تتصدى لمثل هذه الاسئلة، لا بد ان تقوم بقيادة حوار المصارحة والمكاشفة حكومات لها شرعيتها وسلطتها واستقرارها لكي لا تتحول إلى فوضى عارمة.

تلبية دعوة العاهل السعودي وآل الشيخ والمرشد الايراني لن تكون بالكلام او النوايا مهما كانت حسنة بل تحتاج إلى عمل ومشروع عربي اسلامي تقوده القيادات لاظهار جديتها وخوفها على الامة وعلى الاسلام وعلى ارواح الناس ورغبتها في تقدم الامة.

يمكن الاستفادة من التجربة الاوروبية في عصر التنوير وكيف بدأت وإلى اين انتهت. كما يجب ان يمثل فشلنا العلمي والسياسي والاقتصادي والثقافي، الدافع لكي ندرك بان الامة لن تتقدم ما لم تواجه كل ما يعارض او يتناقض مع التقدم، وتعيد التفكير فيه وفي اصوله وكيف تَرسَّخ في وعي الانسان العربي والانسان المسلم؟ لا يمكن ان تكون مفاهيم الحداثة والتقدم والاستقرار والسلم الاهلي والحق والعدل نقيضة للاسلام، فهذه قيم ينبض بها القرآن والسنة. الاسلام يدعو كل انسان على حدة إلى التَفكر في الدين وإلى إعمال العقل والمنطق. فهل من المنطق ان يقتتل الناس بسبب اختلافات في نتائج هذا التفكر والتأمل واعمال العقل والمنطق؟

mkuwaiti@batelco.com.bh

أفق

عبدالله خليفة

سحرُ البيانِ

تطورُ المعارضة فكرياً سياسياً يترافقُ مع تطورها بيانياً. البيانُ هو ذروةُ التعبير عن الموقف. وإذا كانت الرؤى مضطربةً والمواقف سطحيةً فالبيان غالباً ما يكون طفولياً، ويغدو تعبيراً عن صخب الصغار، لا إرادة الكبار.

القوى السياسية المترافقة مع حراك الناس عبرتْ عن نضالاتها من خلال (بيانات)، وتصيغها من خلال الصخبِ الداخلي والتعبير عن الفجائع وتدوين مطالب هامة بتعبير لغوي مضطرب هائج لا يتبلور في تغلغل عقلاني بعيد النظر وإذا حدثَ أن ظهرت مثل هذه البيانات النادرة تغدو معبرةً عن الحكمة وبعُد النظر وهي ثمارٌ قليلة في حقول محترقة.

غياب الرقابة الاجتماعية العقلانية كثيراً ما جعلت البيانات غير منتجة لتطور سياسي اجتماعي يحفر في صخور الواقع، فتلتحق البياناتُ بزبدِ الأحداث ولا تمكثُ في الأرض. وكثيراً ما غيّبتْ الرقابة بعدئذ تطور التعبير ولغة الصحافة والفكر، والحد الفاصل بينهما والجمع الخلاق بين ناريهما هو نتاجُ الديمقراطية ومسئولية الجماعات السياسية عن التطور الخلاق السلمي الصاعد المتنوع للوطن.

لغة المعارضة كانت وما زالت من الضرورة أن تكون دقيقةً في فهمها وتحليلها للظروف ومستويات الإرادات المختلفة، لكن قراءاتها للبُنى الاجتماعية التاريخية كانت محدودة، فلم تر سوى إرادة واحدة أو عبرت عن صوت الذات، ولم يكن لديها الجهاز السياسي الإعلامي المتفرغ المتطور لمثل هذه المستويات، ومن هنا فلم يظهر كادرٌ حزبي في أي جماعة قد وصل لمستوى متطور من البيان المسئول المتبصر للراهن والمستقبلي من الأحداث، ولهذا اعتمدت اللغةُ البيانية على الصراخ والهجوم، وغدت التصريحات سوقاً للمزايدة، وليس تعبيراً عن موقف مسئول قوي راسخ، وهو يرضي لغةَ البيانات الجماهيرية الغاضبة المشحونة مؤقتاً، لكن لا يرضي مصالح الجماهير وتثبيتها في التطور السياسي الاجتماعي وتحويلها لمنجزات.

ولهذا فشل بيانيون سياسيون حين انتقلوا لمجالات النشر والكتابة المختلفة وراحوا يطبقون مقولات الهجوم على تقييم الظاهرات الاجتماعية والثقافية المتنوعة، معبرةً هذه اللغة عن كهرباء داخلية متفجرة غير مفرّغة في أشكال من التوصيل المضيء بل تصيب المصابيح بالتشنج. ولهذا لا تستطيع أن ترتقي لمستوى الدراسات، فالدراسة تتطلب جهداً موضوعياً موسوعياً ديمقراطياً يلتفت لمختلف الجوانب الإيجابية والسلبية من الظاهرة سواء أكانت نظاماً سياسياً أم رواية أم مسرحية أم مظاهرة.

قولبة الظاهرة للوعي المسبق التنظيمي الإداري الجامد ينمطها في مدح أو ذم، استمراراً لتطور القصيدة العربية إما فوزاً بالغنيمة وإما هجاءً لحركة ضالة، واستمراراً للبيان العربي المسيّس الحكومي في تجميد التطور.

لهذا فشل المناضلون في انتقالهم للمواقع وجرائد لسان الحال حيث لم يراعوا لحظات الانتقال بين مرحلتين سياسيتين مختلفتين، فلا تصلح عبارات قذف الحجارة في التعاون في إنشاء عمارة سياسية مشتركة.

ولهذا حدث لهذا النمط من البيانيين إنتاج لغات المدح أو لغات الذم على الجانبين. فيتحول الهجومُ الهادر إلى مدح عارم، أو إلى هجاء باتر.

لم تكن لغة الكتابة الوطنية في النمط القليل الباقي هي لغة تطويع فقط وتذويب المضامين النقدية، بل كانت كذلك حفراً في الواقع ورؤية سبل تطوره وتقريب المختلفين لسبيل وطني ديمقراطي مشترك، وهو سبيلٌ تكون بصعوبات جمة في الصحافة، لكن كل الفرقاء المتوترين يهاجم بحجارته المدونين الواقعيين النقديين، المتبصرين لسبل التطور المعقدة، ويطلب التبسيط الإعلاني حيث الصحافة مجرد أبواق أو ميدان لعرض السلع السياسية من نوع واحد.

تطور البيان تطلب تطور الرؤى بأن تكون رؤى قوى اجتماعية متداخلة لا رؤى طوائف، رؤى القوى الاجتماعية امتدت خلال عقود ووحدت الشعب، وجاءت رؤى الطوائف وفرقت الشعب، ولهذا فإن لغاتها التعبيرية لا تغوص لحقيقة الواقع، هي تؤدلجُه تبعاً لمصلحتها، تمزقُ جسدَه في قطع صالحة لمطبخها، والاعتراف بهذه الحقيقة الأولية المحوريّة فاتحة العقلانية واللغة التعبيرية الأمينة، فتجعل البيان موضوعياً، توحيدياً، نضالياً.

ما نفعُ الكلمات حين تنهال ضرباً ولم تتغلغل في النفوس والعقول تمسك خيوطَ الخير والنور وتجليها؟

حين يختلف رجلٌ ذو كلام صادق مع نبي يقول له أعجاباً بلغته وصدقها (إن من البيان لسحرا)، وحين يمدح شاعرٌ إماماً من آل البيت يقول عنه (تعرفُ البطحاءُ وطأتَهُ..) لقد أثنى على الرؤية والتعبير ولم يمدح الحجارةَ المنهالة على رؤوس الناس، وقد بقي الكلامُ والشعر وزال المنجنيق!